

المال فان كان قد قسم ماله فعلى الورثة لاعلم القرباء كقوله
 رجل ميتا من ماله ثم وجد الكفارة يد رجلا واقترس الميت
 سبع فالقضاء له لانه الميت لا يملك خرج من الميت شي يعقل
 ما الورع في كفته لا يغسل منه شي عندنا يجوز ان تغسل
 للذرة في جيبها بالاجراع ما رامت في العدة وليكون غسل
 لو انقضت عده تصاب بالولاء خلافا لما لك والشافعي في
 كذا لو بائنت قبر موته اواردت قبله او بعده او قبلت ابنت
 او اباه او طلت بنسبهه والمطقة الرجعية تغسل خلافا
 للشافعي وقوله الولد لا تغسل سبها وان كانت في العدة
 وفي رواية عن ابى حنيفة تغسل ويهون في زفرها ملك واحمل
 ولو غسل الميت وكفن وسوا غصن لم يصبه الماء ينقض
 الكفن ويغسل العصور وتعاد الصلوة ان كفن صلوا عليه
 وكذا لو عملوا بذلك بعد وضعه في القبر قبل ان يهال التراب
 ولو اهيل لا ينشئ ولا يخرج وسقط غسله وعادت
 الصلوة عليه الى الجواز وفي السنن واسقط غسله وبصيا
 عم قبره وهو الاظهر وكذا لو لم يفرج له اولم يكفنه فانه
 لا ينشئ بعد ما اهيل التراب ولو بقيت اصبع او نحوها لا ينقض
 الكفن خلافا لمحمد ولو علم ذلك قبل التكفين غسل تقافا
 ولو دفن في ثوب او درهم للغير في ارض مفضوية او اخذت

بشفت بخرج وان وقع في القبر متاع فعلم به بعد ما اهيل
 التراب ينشئ واخرج ولا يجوز بنش القبر لغير ما ذكرنا
 ولم يجز واما ما فيتموه وصلوا عليه ثم وجدوا ماء معه
 غسلوا وصلوا عليه ثانيا وقيل لا تقار الصلوة والقي اولي
 بالثوب المشركه بينه وبين الميت او المورث ان كانت
 مضطربة ليرد او بسبب جثته منه التلصق والآفة التي اول
 وكذا الماء ان اضطر اليه للعطش تقدم غسل الميت به
 والآفة ولا يجوز للجمع بين اثنين في كفن واحد عندنا وجوز
 الشافعي للثاني الميت عند الضرورة ولا يجوز دفن اثنين او اكثر
 في قبر واحد الا عند الضرورة ^{فيما لا ينفك} وحديث يجعل بينهما حاجزا
 من التراب او صرنا نصبا عليه لان فالوصية باطله في
 ليس له ان يتقدم الا برضا المولى وكذا الوصية بنفسه
 وادخاله القبر في رواية ابن رستم انها جائزة ولو صلى
 التراب وحده عن الجنائز جازت وسقط بها الفرض
 يتحتم ان يصلي بهما ونحو جماعة ولو اجتمعت الجنائز
 جاز ان يصلي عليهم صلاة واحدة ويجعلون واحدا خلف
 واحد ويجوز للرجال ما يلي الامه ويستوي فيهم المرح والعبد
 وظاهر الرقاية شتم القبر بما شتم الميت من التراب وان
 شتموا جعلهم صفا واحدا وجاز ان يصلي على كل واحد

بشفت